جامعة خميس مليانة

قسم العلوم الاجتماعية- شعبة الفلسفة السداسي الثاني السنة الجامعية 2023/2022

المستوى: السنة الأولى ماستر تخصص فلسفة تطبيقية+ فلسفة عربية

النشاط: محاضرة

إعداد: د/ زينب بومهدي

محاضرات في مقياس فلسفة العلوم2 مشكلات

المحاضرة الرابعة: المشكلات الابستمولوجية الخاصة

1- مشكلات علم النفس:

1-1 في دلالة المصطلح وتاريخ النشأة:

مصطلح سيكولوجيا يعني علم الروح ظهر في القرن السادس عشر، ولما كان هذا الجانب من حياة الإنسان مرتبط بالفلسفة في الفلسفة اليونانية وحتى الإسلامية فقد كان علم النفس يعني علم الحياة الذهنية والعقلية، وتتكون كلمة علم النفس psychology في اللغة الانجليزية من مقطعين يرجعان إلى الأصل اليوناني: psyche وتعني الحياة أو الروح، ويشير المقطع الثاني logos إلى العلم ومن هنا يصبح علم النفس هو الدراسة العلمية للسلوك، ويعرف كذلك بأنه " الدراسة العلمية لسلوك الكائنات الحية، وخصوصا الإنسان وذلك بهدف التوصل إلى فهم هذا السلوك وتفسيره والتنبؤ به والتحكم فيه"، يمكن القول كذلك أن " علم النفس هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان بأوسع معنى لمصطلح السلوك، بحيث يشمل نشاط الإنسان في تفاعله مع بيئته تعديلا لها حتى تصبح أكثر ملائمة له، أو تكيفا ذاتيا معها حتى يحقق لنفسه أكبر توافق معها"[1] .

مر علم النفس و من ثم الفكر السيكولوجي بعدة مراحل في تطوره حيث كانت البداية من خلال التحرر من سيطرة الخرافة والشعوذة وكذا الدجل والأوهام لأنه في وقت من الأوقات كانت معظم الأمراض العقلية وكذا النفسية يتم إرجاعها إلى الشياطين وبأنها مس من الجن وكذا الأرواح الشريرة " وكان الإنسان يعتقد في القديم أن ما يصيبه من الأذى يرجع إلى غضب الآلهة أو إلى سخط الطبيعة وثورتها عليه"[2] ، وبعدها أصبح الفكر السيكولوجي ضمن مباحث الدراسات الفلسفية وهذا بإتباع المنهج التأملي، ولكن مع مطلع العصر الحديث سيبدأ علم النفس بالاستقلال عن الدراسات الفلسفية، وهنا ستقام "معامل علم النفس

[1] - ألفت محمد حقي، المدخل إلى علم النفس، ص21

[2] - أحمد أنور أبو النور و علي عبد المعطي، وآخرون ، قضايا العلوم الإنسانية، إشكالية المنهج، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ص 134

ومختبرات وسيتم وضع العديد من الاختبارات و المقاييس، وتم تصميم مئات الأجهزة والأدوات التي تستخدم في قياس قوى الإنسان وأمراضه قياسا كميا رقميا"[1] .

العوائق الابستمولوجية في علم النفس:

تعد الظواهر النفسية من أكثر الظواهر صعوبة وتعقيدا وكذا غموضا من ناحية الدراسة وهذا راجع إلى أنها ظواهر نابعة من الإنسان وهو الذات الدارسة وموضوع الدراسة في الآن ذاته، ولهذا تطرح العديد من الصعوبات التي تقف في وجه الدراسات السيكولوجية يمكن إجمالها فيما يلي:

-1 إنها موضوع لا يعرف السكون ولا يشغل مكانا محددا كما هو الشأن في الظواهر الفيزيائية والطبيعية، فلا مكان للشعور، ولا محل للانتباه، ولا حجم للتذكر أو الحلم، هي حالات من الديمومة ولهذا حينما نحاول تطبيق المنهج التجريبي لدراستها سنقضي بالضرورة على هذه الديمومة فهي تصبح حالات ماضية.

2- تتميز الظواهر النفسية بأنها شديدة التداخل والاختلاط، يظهر هذا التداخل في الإدراك مع الإحساس والذكاء مع الخيال وكذا الانتباه مع الإرادة .... الخ

3- هي ظواهر فريدة من نوعها لا تقبل التكرار؛ والنتائج المستخلصة بعد دراستها تكون لها صبغة ذاتية يعوزها التعميم، بل نتائجها لا تتجاوز حدود الوصف والكيف. واللغة المستعملة تعجز أحيانا عن وصف كل ما يجري في النفس، فضلا عن النطق الفصيح باللاشعور.من هنا تطرح صعوبة وإمكانية القياس الكمي لقضايا وحالات معنوية يشعر بها الإنسان.

4- إنها داخلية لا يدركها مباشرة سوى صاحبها، وأنها شخصية أي أن الحادثة النفسية التي تسري في نفسي لا يمكن أن تجري هي بعينها في نفس أي شخص آخر سواي، لأن لي ذكريات وتجارب خاصة واهتمامات وميولا تميز عن غيري من الناس.

هذه هي أهم العوائق التي تقف في وجه الباحثين في حقل العلوم الإنسانية عموما فكيف تم تجاوز هذه العوائق.

المحاضرة الخامسة:

محاولة تجاوز هذه العوائق:

إن علم النفس لم يبدأ مسيرته العلمية الحديثة إلا بعد ابتعاده عن مسائل الميتافيزيقا واهتم بدراسة الحوادث كما هي وأصبحت ملاحظاته منظمة ذات غرض وانصرف عن الصبغة

[1] - المرجع نفسه، ص 135

الذاتية، و أخذ يخطوا نحو التجربة وهذا باستخدامه منهجا خاصا به وكان هذا من خلال مجموعة من العلماء، بداية مع وولف Wolff الفيلسوف الألماني في القرن الثامن عشر حينما ألف كتابيه " السيكولوجيا التجريبية" حيث تطرق لدراسة الحالات النفسية تبعا لمنهج العلوم الطبيعية و " السيكولوجيا العقلية " حيث اعتنى بطبيعة النفس وقواها ومصيرها بالطريقة القياسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى و ابتداء من القرن التاسع عشر وتحديدا في ألمانيا عرف علم النفس تطورا منهجيا بفضل الأطباء والفيزيائيين، ويعد غوستاف فيخنر (1801- 1887)أول علماء النفس الألمان الذين ساهموا في ظهور علم النفس المخبري وذلك بإدخال عناصر القياس (منهج الإحساس)في علم النفس على أساس العلاقة الرياضية بين الإثارة (المنبه، والتحفيز) والإحساس محاولا اكتشاف القوانين التي تتحكم في العلاقة والتأثير المتبادل بين المعطيات الفيزيائية والنفسية، ومن هنا أثبت أن العلاقة بين مقدار الإحساس وشدة المثير علاقة لوغرتمية وهذه المعادلة تستخدم حاليا في قياس تشغيل المعلومات بالمخ.

ولقد طبق "بافلوف" العالم الفيزيولوجي الروسي على عمليات نفسية عليا الأسلوب التجريبي الموضوعي المعروف في الفيزيولوجيا فقد أخذ كلبا وأجرى عليه عملية تشريحية بعد تثبيت أطرافه كلها وأحضر أدوات لالتقاط قطرات اللعاب وقياس مقداره، فكان يقدم له الطعام ليستثير سيلان لعابه، ولاحظ أن اللعاب يأخذ في السيلان عند الحيوان بمقدار معين عندما يضع على لسانه قطعة من اللحم المجفف، وكان في الوقت الذي يقدم فيه الطعام يقرع الجرس، وبعد أن كرر التجربة مرات لاحظ أن قرع الجرس وحده (أي المنبه المصطنع) كاف لاستثارة سيلان اللعاب، وسمى هذه العملية بالمنعكس الشرطي ليثبت وجود منعكس تكون فيه الاستجابة مرتبطة بمؤثر يقوم مقام المؤثر الطبيعي (وهو قطعة اللحم) ولقد سمى بافلوف هذه الدراسة بفزيولوجيا الدماغ.

في عام 1879 أسس العالم الألماني فونت (1832-1920) أول مخبر لعلم النفس التجريبي حاول فيه دراسة المشكلات السيكوفيزيقية، اذ تأسس هذا المخبر في مدينة لايبزيغ وحاول هذا الأخير تحليل ظواهر الوعي .

كما قام بعض السلوكيين وعلى رأسهم " واطسن" Watson (1878- 1958) من خلال مقال في مجلة علم النفس سنة 1913 أحدث ثورة في مجال علم النفس، هذا المقال جاء تحت عنوان **" علم النفس كما يراه السلوكي "** رأى فيه أن السلوك هو الموضوع الوحيد القابل للملاحظة، والذي يمثل موضوع دراسة علمية لذلك ينبغي على علم النفس أن يتطور على أساس دراسة السلوك هو العنصر الوحيد الذي يمكن ملاحظته ملاحظة موضوعية كما اتخذ من المنعكس الشرطي مفتاحا لدراسة السلوك دراسة آلية خالصة معتمدا في ذلك جملة من الفروض الفيزيولوجية لأنهم يعتبرون الحوادث النفسية ما هي إلا حوادث فيزيولوجية وهذا

ما عبر عنه واطسن حين قال: " إن علم النفس كما يرى السلوكي، فرع موضوعي وتجريبي محض من فروع العلوم الطبيعية، هدفه النظري التنبؤ عن السلوك وضبطه ... ويبدو أن الوقت قد حان ليتخلص علم النفس من كل إشارة إلى الشعور" كان الهدف عند واطسن هو تأسيس علم النفس موضوعي، هكذا نظرت المدرسة السلوكية للحوادث النفسية باعتبارها حوادث فيزيولوجية كما أن السلوك هو وحده من يجب الاهتمام به باعتباره موضوع محدد قابل للملاحظة والتجربة ، كما لا ننسى جهود مدرسة التحليل النفسي والإسهامات العلمية التي قدمتها في تحليل السلوكات النفسية.

استطاع علم النفس من خلال مدارسه المتعددة تخطي مرحلة الملاحظة والوصف إلى مرحلة التجريب بل تمكنت من استخدام اللغة الرياضية وهذا من خلال الخطوط البيانية والمعادلات الرياضية .

المحاضرة السادسة:

الظاهرة الاجتماعية : أو مشكلات علم الاجتماع

تمهيد:

كان علم الاجتماع أخر العلوم نشأة وليس معنى ذلك أن الفلاسفة لم يهتموا بدراسة المجتمع ونظمه والقوانين التي تخضع لها الظاهرة الاجتماعية في نشأتها وتطورها وتأثير بعضها في بعض إلا في العصر الحديث، صحيح أن نشأة هذا العلم كانت على يد جهود المفكرين الفرنسيين أمثال " سان سيمون " و " أوغست كونت" و " ايميل دوركايم " و كذلك " هربرت سبنسر"، لكن علينا أن لا ننسى أن القضايا الاجتماعية تمت معالجتها والخوض فيها من قبل الفلاسفة وهذا منذ الفلسفة اليونانية، وحتى الإسلامية وهذا بالتفكير في طبيعة الاجتماع البشري، فقد جاءت محاولات أفلاطون لتفسير ظاهرة الاجتماع من خلال كتابه الجمهورية، كذلك أرسطو وضع أسس للنظام الاجتماعي الصالح، إذ درس المجتمع دراسة موضوعية كان يهدف من خلالها إلى النظام السياسي، كذلك سيطرت فكرة المجتمع الفاضل على عقول بعض المسلمين إذ نجد أبو نصر الفارابي اهتم بدارسة أمور الاجتماع وخصص لهذه الدراسة كتابة **آراء أهل المدينة الفاضلة** وفيه يفسر نشأة المجتمع الإنساني بأن الإنسان مفطور على الحاجة إلى الاجتماع ببني جنسه وهو يرى أن المدينة هي بحاجة إلى تقسيم العمل بين أفرادها، وقد فرق بين أنواع مختلفة من المجتمعات بعضها كامل وبعضها غير كامل، كذلك استطاع ابن خلدون أن يتحرر من الطابع الفلسفي الديني الذي تتميز به الدراسات الاجتماعية في العصور الوسطى، فحاول دراسة التاريخ دراسة علمية فهداه ذلك إلى ضرورة وضع علم جديد يدرس العمران ونظمه دراسة صحيحة.

2- عوائق الظاهرة الاجتماعية:

يستبعد بعض العلماء وخاصة منهم الألمان أن تكون ظواهر الاجتماع موضوعا للتجربة وذلك لمجموعة من الأسباب يمكن القول عنها أنها عوائق تقف في وجه تطبيق المنهج التجريبي على الظاهرة الاجتماعية وهي كالتالي:

1- إن الوقائع الاجتماعية بشرية لا تشبه الأشياء، إنها متصلة بحياة الإنسان وهذا الأخير يملك حرية الإرادة في التصرف وهو قادر على القيام بأفعال غير معهودة، إذ لا يمكن الحديث عن الحتمية التي تحكم الظواهر المادية مثلا الزوج يمكن أن لا يطلق زوجته بالرغم من حضور الأسباب المهيئة للطلاق لأنه يملك الحرية في الاختيار.

2- هي ظواهر متداخلة فيما بينها، يتدخل فيها الجانب الذاتي بشكل كبير مثلا الانتحار، التسرب المدرسي، النجاح عند ذوي الهمم.

3- هي ظواهر متداخلة فيما بينها تتدخل فيها عوامل كثيرة اقتصادية اجتماعية، سياسية عقائدية، تاريخية مثلا الهجرة، الطلاق لا يمكن تحديد سبب واحد لها.

4- غير قابلة للملاحظة والتجربة وكذا الدراسات الإحصائية ولهذا يستحيل على الباحث تدوين قوانين تصور لنا ما سيكون، وهذا ما عبر عنه جون ستيورات مل حيث قال: " إن الظواهر المعقدة ومسألة خضوع الوقائع الاجتماعية للبحث العلمي، والنتائج التي ترجع إلى علل وأسباب متداخلة ومركبة لا تصلح أن تكون موضوعا حقيقيا للاستقراء العلمي المبني على الملاحظة والتجربة" .

تجاوز العوائق في دراسة الظاهرة الاجتماعية:

لما كان موضوع علم الاجتماع أكثر تعقيدا من موضوعات العلوم الأخرى كانت له أساليبه الخاصة إلى جانب الأساليب المنهجية، ولقد تصدى للرد على هؤلاء كثير من العلماء ورأوا أنه يمكن تجاوز هذه العوائق ومن بين هؤلاء العلماء نذكر زعيم المدرسة الاجتماعية الفرنسية ايميل دوركايم (1858 - 1917) ففي كتابه **" قواعد المنهج في علم الاجتماع "** حدد خصائص الظاهرة الاجتماعية وهذا يعد بمثابة محاولة لاقتحام وتجاوز هذه العقبات التي ذكرناها سابقا.

*** خصائص الظاهرة الاجتماعية:**

1- توجد خارج شعور الأفراد أي أنهم في سلوكهم مقيدون بجملة من العادات والأعراف والقوانين، التي هيئت لهم قبل أن يولدوا إن العقائد والطقوس الدينية مثلا لها وجود تاريخي بالنسبة للمؤمن، فهو يجدها تامة التكوين منذ الولادة.

2- تمتاز بقوة آمرة قاهرة، مما يجعل الظاهرة الاجتماعية تتسم بطابع الإكراه والإلزام، فهي تفرض نفسها على الفرد و في ذلك يقول دوركايم: " لست مجبرا على استخدام اللغة الفرنسية كأداة للتخاطب مع أبناء وطني، ولست مضطرا إلى استخدام النقود الرسمية، ولكنني لا أستطيع إلاّ أن أتكلم هذه اللغة وإلاّ أن أستخدم هذه النقود ولو حاولت التخلص من هذه الضرورة لباءت محاولتي بالفشل".

3- تمتاز أيضا بأنها جماعية تتمثل فيما يسميه دوركايم بالضمير الجمعي و معنى هذا أن الظاهرة الاجتماعية بالرغم أن الفضل في نشوئها يعود إلى الأفراد، لكن لا تنسب إلى أي واحد منهم ولا منهم ولا إلى بضعة أفراد إنها من وضع المجتمع وتظهر فيه وتتكرر مدة طويلة من الزمن.

4- هي مترابطة ويؤثر بعضها في بعض ويفسر بعضها البعض الأخر وهذا يعني أن الظاهرة الاجتماعية لا تعمل منفردة فالأسرة مثلا هي مرآة المجتمع وبينها تأثير متبادل.

5- هي حادثة تاريخية إذ تعتبر عن لحظة من لحظات لتاريخ الاجتماع البشري فالعادات والمعتقدات والشرائع التي يتناقلها النشء عن الآباء و الأجداد هي وقائع اجتماعية وأساس التراث التاريخي.

هكذا ساعدت عملية تحديد خصائص الظاهرة الاجتماعية على تصحيح بعض التعاريف الفاسدة، وبالتالي سمح للدراسات الاجتماعية بالتقدم والانتقال تدريجيا من مجال الفلسفة إلى مجال العلم والموضوعية، ولقد وصل دوركايم إلى اعتبار نطاق الظواهر الاجتماعية أوسع مما يعتقد وهو يقول: " ما من حادثة إنسانية إلا ويمكن أن يطلق عليها اسم الظاهرة الاجتماعية" كما وضح لنا كيفية و " أسلوب التعامل مع الظاهرة وبين أنها مثل جميع الظواهر الأخرى القابلة للدراسة انطلاقا من منهاج الملاحظة و وضع الفروض والانتهاء إلى الميدان التجريبي وهذا باستخدام الاستطلاعات والاستجوابات وكذا عملية سبر الآراء وهذا بأخذ العينات كالقرية أو حي مثلا في دراسة الأسرة وتتبعها ميدانيا كملاحظة (نوع الرابطة) نطاقها (عدد أفرادها) حجم مداخيليها، التساؤل عن العلاقات الثابتة التي تحركها والاستعانة كذلك بمنهج الإحصاء، ومن بين القوانين التي توصل إليها علماء الاجتماع قانون " وارد" (ward) الذي يقول بأن الأفراد يبحثون عن أكبر كسب بأقل جهد، وقانون دوركايم حول الانتحار وهو أن الميل الشخصي إلى الانتحار يزداد مع قلة الروابط التي تربط الفرد بالمجتمع.

المحاضرة السابعة:

تمهيد:

سعت الدراسات الإنسانية بعلومها الثلاث علم النفس و علم الاجتماع و علم التاريخ ، إلى دراسة ظواهرها بنفس الكيفية التي تدرس بها الظواهر الطبيعية ، إلا أن هذا طرح على العلماء أكثر من مشكل منها ما تعلق بالمنهج ، و منها ما تعلق بالموضوع و منها ما تعلق بالمجال المعرفي للعلوم الإنسانية، كلها عوائق وقفت في وجه إمكانية دراسة العلوم الإنسانية دراسة علمية ؛ و كما سبق و أن قلنا أن التاريخ هو أحد فروع العلوم الإنسانية و هو بدوره سعى لتحقيق مثل هذه الدراسة ، و لما كانت الحادثة التاريخية لا تشبه الظواهر الأخرى بشكل من الأشكال لأنها حادثة مضت ، و في مضيها هذا لا يمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة ، كما أنها حادثة فريدة لا تتكرر ما يجعل عملية صياغة القانون أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا ، كانت الصعوبات كثيرة و التي اعتبرت بمثابة العوائق التي وقفت في وجه الدراسات التاريخية التي تطمح إلى العلمية ــ لأنه قيل دوما عن المؤرخ أنه يروي و لا يفسر ــ و رغم السعي المتواصل لهذه الدراسات للتحرر من قيود الرواية و الاصطباغ بصبغة التفسير ، بإتباع المناهج العلمية و تكييفها في دراسة الحادثة التاريخية فهل يمكن لنا أن نثق في المعلومات المقدمة في التاريخ ؟ و هل تعد المعرفة التاريخية معرفة علمية ؟ هل استطاع التاريخ بمناهجه تحقيق شرط الموضوعية في البحث و النتائج ؟ .

1- موضوع التاريخ وطبيعة الحادثة التاريخية

عرّف ابن خلدون التاريخ على أنه " خبر عن الاجتماع الإنساني ، الذي هو عمران العالم و ما يعرض لطبيعة هذا العمران من الأحوال مثل التوحش و التأنس و العصبيات و أصناف التغلبات للبشر ، بعضهم على بعض ، و ما ينشأ عن ذلك من الملك و الدول و مراتبها ، و ما ينتحله البش بأعمالهم و مساعيهم من الكسب و المعاش و العلوم و الصنائع ، و سائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال "[1] ؛ و انطلاقا من هذا التعريف الذي يقدمه ابن خلدون يبحث التاريخ في الماضي بأحداثه سواء كانت حروب أو حوادث ماضية بما فيها أحوال الدول و الحكام كما أنه يبحث في جميع ظواهر الحياة الماضية إذ لا يقتصر البحث على الجانب السياسي فقط بل يتعداه إلى الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الفنية و الفكرية و الدينية .

انطلاقا من هنا يختلف موضوع التاريخ عن موضوع العلوم الطبيعية فهو يبحث في الظواهر الإنسانية الماضية و الحوادث الماضية لها خصائصها و مميزاتها ، التي عملت دائما على إبعادها عن مجال العلمية و عن إمكانية تطبيق المنهج التجريبي ، و يمكن لنا حصر هذه الخصائص كالتالي :

ــ الحادثة التاريخية حادثة محصورة بالإطار الزماني و المكاني فهي تجري في إطار زماني محدد كما أنها تأتي لتعبر عن إطار اجتماعي معين كذلك .

ــ التكرار : يفتقد التاريخ أو الحادثة التاريخية لمثل هذه الخاصية التي نجدها في العلوم التجريبية ، و التي من خلالها يحصل التجريب فهذه الخاصية غائبة بشكل مستمر في الحوادث التاريخية ، فالزمن لا يعود كما كان أثناء حدوث الظاهرة ، كما أن الإطار الاجتماعي الذي وقعت في الحادثة لا يبقى هو ذاته رغم أنه في الكثير من الأحيان يكون

هناك تشابه حاصل بين الأحداث ، أو بين الأسباب المؤدية لتلك الأحداث ، " فالتاريخ لا يعيد نفسه أبدا و الحوادث لا تكرر ذاتها و عنصر الصدفة قد يبتر أية محاولة لاستشفاف المستقبل ، و التنبؤ بالحدث قبل وقوعه" .

و غياب التكرار يؤدي إلى غياب مبدأ الحتمية التي هي عبارة عن مبدأ أساسي في العلوم الطبيعية ، و الذي يقتضي أن نفس العلل تؤدي إلى نفس النتائج ، هذا المبدأ الضروري في العلم لا ينطبق على التاريخ لأن حوادثه تمضي و لا تعود ، ما يضطر الباحث أو المؤرخ إلى الوقوف على الحادثة من خلال الآثار التي تخلفها ، و لذلك قيل عن التاريخ بأنه معرفة بالآثار ، و هذا ما جعل هناك دائما هوة فاصلة بينه وبين الأبحاث العلمية التجريبية .

و انطلاقا من هذه الخصائص التي تميز الحادثة التاريخية تطفو إلى السطح دائما إشكالية الموضوعية ، لأنه من الصعب جدا أن تتم الدراسة بروح علمية نزيهة باعتبار أن المؤرخ إنسان ابن ثقافة و مجتمع و زمن محدد ، و هنا لا يستطيع رغم كل المحاولات و الاجتهادات التي يبذلها في أن يكون موضوعيا ، و أن يكتب التاريخ طبقا لما هو حاصل فهو يؤرخ انطلاقا من مثله و قيمه و اهتماماته و تنشئته الاجتماعية ، و حتى معتقداته و إيديولوجيته تظهر بين الحين و الآخر و كأن اللاوعي يطغى على الوعي في الكثير من الأحيان .

و لما كانت الموضوعية هي المشكلة المحورية التي اعترضت طريق العلوم الإنسانية ككل في بلوغ مستوى العلوم الطبيعية ، و تحقيق نسبة من النجاح قد يضاهي ما حققته هذه العلوم أو ربما تمثّل روح و طابع هذه العلوم ، غير أن مسألة الذاتية يكون حضورها أقوى في الدراسات التاريخية ، باعتبار أن صعوبة الموضوعية أو حضور الذاتية ، هي صعوبة منهجية لها امتداد و ارتباط كبير بالمشكلة الإبستمولوجية التقليدية المتعلقة بموضوع الدراسة و استقلالها عن الذات الدارسة ، ففي العلوم الطبيعية الأمر مختلف عنه حينما ندرس الإنسان و المجتمع بقيمه الفردية و الجمعية و الأخلاقية ، و مخلفاته و أثاره التاريخي[3] .

و عليه فالجدل يبقى قائما حول صعوبة التزام الموضوعية في الدراسات الإنسانية و الدراسات التاريخية بالتحديد ، فالموضوعية هي صورة الحياد العلمي و كذا التجرد من الأهواء و الرغبات الشخصية الواجب تواجدها و بروزها في دراسة التاريخ بحوادثه ، و لما كان الباحث جزءا من الحادثة التاريخية في الكثير من الأحيان فإنه بالضرورة سيتأثر بها و هذا لارتباطه بالواقع الاجتماعي لهذه الحادثة سواء كان على المستوى الانتماء القومي أو الطائفي ، أو على المستوى السياسي أو الاجتماعي ، و كل هذا سيعمل بكل الأشكال على الحد من قيام الحياد بمعناه العلمي .

2 تحقيق الموضوعية في التاريخ بين النزعة الطبيعية و النزعة التاريخية :

كان للتطورات الفكرية و العلمية التي مرت بها أوروبا في العصر الحديث أثرها البارز على تطور العلوم الإنسانية و على الدراسات التاريخية بالتحديد ، تطورات ساهمت في صياغة منهج البحث التاريخي الذي ألقى بضلاله على مسألة تحقيق الموضوعية في الدراسات التاريخية ، و لهذا فإنه عندما يطرح موضوع المنهج العلمي في الأبحاث التاريخية

يتبادر إلى الذهن مباشرة ذلك الجدل و النقاش الذي دار بين المؤرخين و العلماء و بعض المناطقة و الفلاسفة في القرن التاسع عشر حول طبيعة المادة التاريخية و سبل الوصول إلى الحقيقة العلمية في مثل هذه الدراسات ، فأنكر البعض منهم أن تتصف المعرفة التاريخية بالعلمية بحجة انعدام إخضاعها لطرق العلم الوضعي الحديث[4] .

و لهذا نجد أن مسألة الذاتية و الموضوعية احتلت حيزا من الجدل المعرفي بين النزعة الطبيعية و النزعة التاريخية ، كنزعتين فلسفيتين متعلقتين بعلم المناهج Méthodologie و كذلك امتدادهما الفلسفي الذي صيغا منهما .

كان للمذهب الوضعي الذي أعلن عنه أوغست كونت Auguste Comte و القائل فيه بأن العلم وحده هو المعرفة اليقينية واستبعاده لكل التصورات التي يمكن لها أن تتجاوز عالم الواقع ــ أثر على الدراسات و الأبحاث التاريخية ، وذلك بنشوء النزعة الطبيعية التي كانت تسعى إلى أن يصبح التاريخ علما بالمعنى الفيزيقي للعلم ، و جاءت دعوة هذه النزعة إلى ضرورة الالتزام بمجموعة من القواعد يمكن لها أن تخرج التاريخ من مجال الرواية و السرد إلى مجال العلم ، ومنه كان سعيها إلى تحقيق تلك الخصائص التي تتميز بها العلوم الطبيعية ، و المتمثلة فيما يلي :

1 ــ منهج تجريبي استقرائي و إن كان بطريقة غير مباشرة في حالة الدراسات التاريخية .

2 ــ حشد مادة تاريخية فيها حصيلة هائلة من التفصيلات التاريخية .

3 ــ حصر الواقعة المراد دراستها زمانا و مكانا

4 ــ السعي للوصول إلى الأحكام الكلية التي يستفيد منها الباحث في الحاضر و المستقبل ، و التي يمكن لها أن ترقى إلى مصاف القوانين التي يعمل على صياغتها الباحث في حقل العلوم الطبيعية[5] .

و انطلاقا من هنا اعتقد أنصار النزعة الطبيعية أنه بالإمكان تحقيق الموضوعية في الدراسات التاريخية ففي أواخر القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين شهد التاريخ هيمنة من قبل الاتجاه الوضعي ، والذي سعى إلى تطبيق علوم الطبيعية بمناهجها على الدراسات الإنسانية و اعتبرت ألمانيا بلد المنشأ لهذا الاتجاه " و لعل أشهر من افتتح هذا الاتجاه من المؤرخين الألمان ليبود فون رنكه ، الذي كان يدعو إلى كتابة تاريخ علمي يصور الماضي كما كان بالضبط "[6] .

كان رنكه زعيم المدرسة العلمية الحديثة في التاريخ و واضع أسس الموضوعية في القرن التاسع عشر ، و أحد أكبر المؤرخين الطامحين لتحقيق الموضوعية ، و لقد " أخذ رنكه على المؤرخين محاولتهم إصدار الأحكام على الماضي لإفادة الحاضر و لينتفع بتجاربه المستقبل ، و أوضح بأنه في تناوله للتاريخ لا يطمع في الوصول إلى هذا الهدف و أن غاية المؤرخ هو الاقتصار على ما حدث ، أي الماضي كما حدث حقيقة ، أي أنه سوف يسجل الأحداث كما أخبرته بها الوثائق التي قرأها و سيكتب الرواية التاريخية بموضوعية "[7]

و انتشر هذا التيار بين الكثير من المؤرخين و فلاسفة التاريخ الذين اقتنعوا بإمكانية دراسة التاريخ دراسة علمية تجريبية ، و أصبح يعرف هؤلاء بأصحاب النزعة الطبيعية إلى أن أصبحت تعرف فلسفيا بالنزعة الوضعية ، و سار على هذا النهج الكثير من المؤرخين الذين أكدوا على ضرورة التزام الموضوعية التامة في كتابة التاريخ و آثروا أن ينكر المؤرخ نفسه تماما ، ليس هذا و فقط فعلى المؤرخ أن لا يقحم أفكاره الشخصية و حتى مشاعره و وجهات نظره الخاصة ، و كان من بين هؤلاء المؤرخين الداعين لهذا الأمر فوستيل دي كولانج Fustel de Coulanges و الذي يعد مؤسس المنهج العلمي في دراسة التاريخ في فرنسا ؛ و رأى دي كولانج " أنه ينبغي على المؤرخ ألا يتدخل في الأحداث التاريخية التي يتناولها و يبعد آراءه الشخصية ، و كان مقتنعا أنه من خلال الدراسة الدقيقة للمصادر الأصلية يستطيع المؤرخون أن يصلوا إلى الحقيقة التاريخية ، و عندما يفعل المؤرخون ذلك مثلما فعل هو فإن التاريخ هو الذي يتحدث من خلالهم "[8] .

و عليه أصبحت الدراسات التاريخية و بفضل انعكاس روح العلوم الطبيعية عليها تنتهج الموضوعية و كذلك سرت فيها روح النقد ، و لهذا يمكن اعتبار الدراسة التاريخية التي قام بها المؤرخ دي كولانج نموذجا لذلك في القرن التاسع عشر ، من خلال ما قدمه من مؤلفات و بالتحديد مؤلفه **" المدينة العتيقة "** و كذلك كتابه **" تاريخ الأنظمة السياسية في فرنسا "** و التي بين فيها أثر الدين على شتى الأنظمة [9] .

و قد سبق و أن قلنا أنه كان للتطور العلمي الذي حققته العلوم الطبيعية بتطبيقها للمنهج التجريبي أثر على العلوم الإنسانية ، و كذا الانجازات العلمية المحققة في القرن الثامن عشر و لا ننسى كذلك ما لعبه عصر التنوير من إرساء لقواعد الفكر النقدي التي ستشهدها الدراسات التاريخية إذ " يتضح انعكاس روح العلم على منهج التاريخ فيما يطلبه كل من لانجلو و سينيوبوس من الباحث من التزام الموضوعية التامة و التجرد عن الميول الشخصية ، فلا يزور و لا ينتحل و لا يخفي الوقائع و لا يمالئ بتفسيره التاريخي وضعا سياسيا قائما ، و لا يفسر الماضي من زاوية الحاضر "[10] .

و واصلت هذه النزعة محاولاتها في إرساء الموضوعية في التاريخ إلى غاية القرن العشرين " فقد ذهب بيري إلى أن التاريخ قد عانى من كونه جزءا من الأدب ، بينما التاريخ علم لا أكثر و لا أقل ، و أن وقائعه يمكن أن تدرس موضوعيا كوقائع الجيولوجيا و الفلك ، أي أن تدرس على أنها أشياء خارج الذات إذ لا يتسنى قيام علم على أساس ذاتي ، و أن الوقائع التاريخية يمكن أن تجمع و تصنف و تفسر كما هو الحال في أي علم "[11] . كانت كل هذه الجهود عبارة عن محاولات جادة لنقل الدراسات و الأبحاث التاريخية من مجال السرد و الرواية إلى مجال الأبحاث العلمية الموضوعية .

في مقابل هذا لم يتقبل أنصار النزعة المثالية تشيء الحادثة التاريخية و هنا أنكروا قدرة المؤرخ على التزام الموضوعية المطلقة التي تحدث عنها أنصار المدرسة الطبيعية الوضعية ، أي أنه يستحيل أن يستقل المؤرخ عن عواطفه و شعوره و ميوله و معتقداته لأنه " لا يتسنى التعرف على روح الأمة و شخصيتها بمنهج العلوم الطبيعية لأن هذا لا يكشف إلا على ما هو ظاهري خارجي ، أما الماضي التاريخي فهو واقع روحي لا يمكن التعرف على

الروح إلا بالروح ، أي أن الروح الداخلية للإنسان هي التي يمكن أن تكشف روح العصر "[12] . فكتابة التاريخ تتداخل فيها في الكثير من الأحيان ذاتية الباحث مع موضوع بحثه في صورة انتماءات دينية أو قومية أو مذهبية أو فكرية أو إيديولوجية ما يجعل الحديث عن موضوعية مطلقة في حقل الكتابة التاريخية ضربا من الخيال ، لأن تأثير تلك الخلفيات على ما يكتبه المؤرخ أمر أكيد لا يمكن إنكاره .

و عليه كانت هذه النزعة تسعى إلى إحداث استقلال علم التاريخ و منهجه كذلك عن العلوم الطبيعية و منهجها التجريبي ، فالمدرسة التاريخية كانت تصر " إذن على التفرقة بين العلوم الطبيعية و بين التاريخ ، تتضح هذه التفرقة لدى فيلهلم فيندلباند الذي ميز بين علوم واضعة للقوانين و بين علوم مصورة للأفكار ، العلوم الطبيعية واضعة قوانين لأنها تهدف إلى صياغة قوانين عامة أما العلوم الإنسانية و لها مناهج مختلفة فهي مصورة أفكار و منها علم التاريخ "[13] . و هذا يعني أنه يستحيل تناول الحادثة التاريخية بنفس الأدوات التي اعتمدتها العلوم الطبيعية ، فهذه العلوم لا تستقيم إلا بالتحليل و التركيب و المقارنة الواقعية و كذا الملاحظة المباشرة لمادة البحث ، في حين أن التاريخ بمواضيعه و أبحاثه لا تتوفر فيه مثل هذه المبادئ ، فلا يوجد في التاريخ رؤية مباشرة للأحداث . من هنا فإنه لا حديث لنا عن موضوعية في العمل التاريخي مماثلة للموضوعية القائمة في العلوم الأخرى ، لأن التاريخ العلمي من وجهة نظر المؤرخ الأمريكي تشارلس بيرد يبقى مجرد حلم نبيل[14] .

فالمثاليون ينكرون أن تكون هناك موضوعية مطلقة في الدراسات التاريخية ، و يأتي تبريرهم لذلك لأنه لا يمكن أن نأخذ الموضوعية في التاريخ بنفس المفهوم الذي تأخذ به في العلوم الطبيعية ، لأن في التاريخ هناك القراءات المتعددة و المختلفة للحادثة الواحدة إذ ليس هناك " في الطبيعة تفسير ماركسي لظاهرة فيزيقية أو تفسير برجوازي لها ، كذلك الأمر في الظاهرة البيولوجية و لكن هناك تاريخا ماركسيا و آخر برجوازيا ، كما أنه هناك تاريخا بروتستانتيا و آخر كاثولوليكيا لعصر الإصلاح الديني "[15] .

إذن هناك تفسيرات متعددة فالتأريخ للأحداث ليس واحد فعلى سبيل المثال من يؤرخ للحملة الفرنسية على مصر لا يكون متشابها ، فالمصري يؤرخ باعتبارها حملة غزو و استعمار أوروبي في حين يؤرخ لها الفرنسي على أنها حملة فتح للعقول ، و نشر لمبادئ الثورة الفرنسية ، حتى أن المؤرخين المصرين يختلفون في التأريخ لها بين مؤرخ ليبرالي و مؤرخ إسلامي ، و هذا الاختلاف راجع إلى انتماءات المؤرخ " الأمر الذي يجعل المؤلفات التاريخية معبرة عن وجهات نظر مؤلفيها ، و لا يعد المثاليون ذلك مما ينقص من قيمة المؤلف على العكس إنهم ينتقدون الموضوعية المطلقة التي تجعل من التاريخ سجلا لا حياة فيه و لا لون له "[16] .

و عليه فقد أكد أنصار هذا الاتجاه استحالة الوصول إلى الموضوعية البحتة في كتابة التاريخ كما وصلت إليها العلوم الطبيعية ، و هذا راجع إلى أنه لا يمكن فصل الإنسان عن مشاعره و عواطفه ، كما أن الجري وراء الحياد التام في التاريخ لا يمكن له أن ينتج تاريخا على الإطلاق ، لأن التاريخ لا يحتمل تفسيرا واحدا بل يحتمل تفسيرات متعددة ، ما يفرض على المؤرخ أن يحيا الماضي و يستعيد الوقائع التاريخية[17] ، و من هنا أكد الكثير من

المؤرخين الغربيين على تدخل الذات الدارسة في موضوع الدراسة و من بين هؤلاء نجد كولنجوود و أوكشوت ، فهذا الأخير قد جعل من التاريخ عالما للأفكار أو عالم أفكار المؤرخ ، فالمؤرخ بهذا حين يظن أنه يقوم بمعرفة الحوادث الماضية كما جرت فعلا إنما هو يقوم في حقيقة الأمر بتنظيم إدراكه الحالي[18] ، أي أنه لولا تدخل الذات في عملية فهم الحوادث و تنظيمها و إعادة كتابتها لما أمكن أن تكون هناك عملية تأريخية ، و من هنا فالمؤرخ يعمل على تنظيم المادة التاريخية و ذلك وفقا لتجربته الحاضرة .

المحاضرة الثامنة

3 منهجية البحث التاريخي و السعي نحو الموضوعية :

لم يتبع القدماء منهجا محددا في دراسة التاريخ لذلك كان هناك خلط كبير بينه و بين فن القصص ، فكانت تأتي عملية سرد الأحداث التاريخية على شكل أسلوب أدبي جذاب ، لكن مع العلماء المسلمين و خاصة مع ابن خلدون جاءت العناية بنقد الرواة و تمحيص طرقهم في النقل إذ حدد ابن خلدون قواعد البحث في التاريخ ، و هذا حتى ينهض به إلى مستوى العلوم[19] ؛ و من هنا واصل علماء التاريخ الأوربيون الاهتمام بالدراسات التاريخية و ذلك انطلاقا من القرن التاسع عشر " فمنهج البحث التاريخي مرّ خلال ما يقرب نصف قرن بمراحل متدرجة على سلم التقدم فأصدر فيه سنة 1858 الألماني درويسن أول كتاب كان عنوانه " مناهج التاريخ " ثم تبعه الانجليزي فريمان في كتابه " مناهج الدراسة التاريخية " الذي صدر سنة 1885 ، و هي نفس السنة التي صدر فيها كتاب فوستيل دي كولانج " أبحاث في بعض مشاكل التاريخ "[20] ؛ و هنا عمل هؤلاء المؤرخين و غيرهم على إرساء مجموعة مبادئ رأوا أنه على الباحث إتباعها و بناءا على هذا جاءت منهجية البحث التاريخي قائمة على مراحل ثلاث هي : 1 جمع الوثائق و الآثار ، 2 نقد الوثائق و الآثار ، 3 التحليل و التفسير ، و يطلق على المرحلة الأولى و الثانية مصطلح التحليل التاريخي في حين يطلق على المرحلة الثالثة مصطلح التركيب التاريخي.

سنبدأ أولا بالتحليل

لا نستطيع الحديث عن التاريخ دون وجود الوثائق و الآثار لذلك أولى المراحل أو الخطوات المنهجية التي يخطوها المؤرخ و الباحث في التاريخ هي جمع الوثائق و الآثار ، و المقصود هنا بالوثائق هو كل ما خلفته الأجيال الماضية من آثار مادية و وثائق مكتوبة ، و بعدها تأتي خطوة النقد بنوعيه الخارجي و الباطني حيث يتطلب النقد الخارجي مجموعة خطوات أولها نقد الوثائق لأن ما هو أكيد أن الحادثة التاريخية لا تقع تحت الملاحظة المباشرة و لهذا يلجأ الباحث أو المؤرخ إلى الوثائق حتى يتعرف من خلالها على الحادثة و كيف وقعت ، و لكن هذا الأمر يتطلب أن يكون المؤرخ على قدر من الحذر في استخدام هذه الوثائق ، حتى يتسنى له التفرقة بين صحيحها و المزيف منها " و تتبين ضرورة هذا النقد إذا علمنا أن الإنسان يميل بطبعه إلى تصديق الأخبار دون تمحيص ، إذ التصديق أقل مجهودا من المناقشة ، و التسليم أيسر من النقد و تكديس الوثائق كيفما اتفق أقل عناء من وزنها و تقديرها "[21] .

بالإضافة إلى نقد الوثائق مطلوب من الباحث التحقق كذلك التحقق من شخصية صاحب الوثيقة إذ " لا تكفي المقارنة بين مختلف النسخ ؛ بل لابد من الوقوف أيضا على مصدر كل وثيقة : أين و متى كتبت و من كتبها أو ذلك لأنه لا فائدة من استخدام وثيقة نجهل صاحبها "[22] ؛ فالوثيقة التي لا يمكن التعرف على مؤلفاها و كذلك تاريخها و مكان كتابتها هي وثيقة لا تفيد شيئا و معظم الوثائق الحديثة تحمل إشارة دقيقة إلى مصادرها ، ففي أيامنا هذه نجد أن الكتب و مقالات الصحف و الأوراق الرسمية ، بل الكتابات الخاصة مؤرخة و موقع عليها و على العكس نجد كثيرا من الوثائق القديمة بلا تاريخ و لا اسم مؤلف و لا يعرف مكان صدورها على وجه الدقة [23] .

و لهذا فنقد الوثائق يكون من أجل تمييز المنتحل من الوثائق و الصحيح منها ، غير أن هذه العملية ماهي إلا خطوة تمهيدية لابد من القيام بها و هذا حتى يتسنى للباحث الوصول إلى النص الحقيقي ، و ذلك من حيث صحتها من جهة و من حيث نسبتها من جهة أخرى ، وعليه " لا يجوز لنا أن نعتقد أن نقد الوثائق كاف في النهوض بالتاريخ إلى مستوى العلوم المضبوطة أو أن التحقق من شخصية كاتب الوثيقة خير سبيل إلى معرفة الحقائق التاريخية فإن كثيرا من الذين برعوا في نقد الوثائق و تصحيحها ، يعجزون عن فهم الحوادث الماضية و تفسيرها "[24] ؛ ومن هنا كان النقد الخارجي بمثابة خطوة تمهيدية و هي بحاجة لخطوة مكملة لها ، لأنها ليست بالنقد الحقيقي بل هي بحاجة إلى خطوة أعلى منها و هي ما يطلق عليه في البحث التاريخي بالنقد الباطني أو النقد الداخلي .

إذ " يطلق هذا الاسم على مجموعة العمليات التي يستخدمها الباحث في فهم محتويات الوثائق و تقدير الظروف التي أحاطت بكتابتها ، فهي خاصة بالتحقق من صدق النص التاريخي من جهة الموضوع ، لا من جهة الشكل و هي ضرورية للسبب الآتي : و هو أن الظواهر الماضية لا تقع تحت ملاحظتنا و لا يمكن الثقة بما يذكره الرواة عنها ، دون تمحيص أو نقد "[25] ؛ يؤكد علماء التاريخ على أن النقد الباطني هو الخطوة الحقيقية في المنهج التاريخي ، و المقصود "بهذه العملية بيان ما قصده صاحب الوثيقة منها ، ثم معرفة صدقه في الرواية سواء كان شاهد عيان أو كان ناقلا عن غيره "[26] ؛ و هنا يأتي التأكيد على هذه الخطوة بإعتبار أن الظواهر لا تقع تحت الملاحظة المباشرة .

و الغرض من النقد الباطني هو الوصول إلى الحقائق التاريخية و هذا من خلال البحث في الوثائق وكذا الأصول التاريخية و هذا لا يتم إلا بالتحليل فمن الضروري أن تحلل الوثيقة أو النص التاريخي لأنه لا نستطيع التحدث عن نقد للوثائق دون البداية بتحليل هذه الوثائق ، و هذه الخطوة ــ النقد الخارجي و الباطني ـ هي التي يطلق عليها ابن خلدون اسم " التمحيص " و هو ما يتطلب من المؤرخ أن يكون ذا ثقافة واسعة ، و كذا أن يكون على دراية و إتقان للعلوم المساعدة في فهم الحوادث التاريخية .

بعد كل هذه الخطوات و بعد التحليل و النقد و التمحيص تأتي مرحلة التركيب التاريخي التي تشمل عدة مراحل و هذه المراحل هي تصنيف الظواهر و كذا الاجتهاد و بعدها التعليل ، و بما أن الظواهر التاريخية متنوعة يتطلب الأمر تصنيفها و تبويبها أما عن الاجتهاد فالمؤرخ " يستخدم الخيال لسد الفجوات في التاريخ و لكن هذا الخيال ليس مطلقا ، بل هو

مقيد بنتائج التحليل ... و تعد هذه المرحلة أدق مراحل التركيب "[27]؛ و بعد أن ينتهي المؤرخ من سد الفجوات و الثغرات ينتقل إلى مرحلة أكثر دقة و هي التعليل ، إذ لا يمكنه أن يقف عند هذا الحد من البحث بل يسعى جاهدا لتعليل هذه الأحداث و إيضاحها .

و لكن يتوجب علينا التساؤل هنا هل بهذه الخطوات استطاع الباحث في التاريخ أن يحقق الموضوعية ؟

إن عملية البحث عن المصادر و التعامل مع العلوم المساعدة و كذا طريقة حفظ و تدوين المادة التاريخية كلها أمثلة تدل على أن منهج البحث موحد بين المؤرخين و الباحثين ، غير أن كيفية التعامل مع هذه الوثائق و كذا قدرات كل باحث تختلف من شخص إلى آخر ، ما يسمح في الكثير من الأحيان لتدخل الجانب الذاتي ، فمع مرحلة التركيب التاريخي و التي تقوم كما سبق و أن قلنا على اختيار الباحث للوثائق وكذا ترتيبه لها حتى تتحول بعد ذلك إلى وقائع تاريخية ، يبدأ العمل التاريخي بالتشكل و هنا تظهر ذاتية الباحث لأن تقرير أهمية الواقعة التاريخية ، و كذا إثباتها و استبعاد غيرها من الوقائع يرجع إلى تقدير الباحث و هنا بالتحديد تطرح إشكالية الموضوعية[28] .

كما يمكن أن نرصد ملامح الذاتية في مراحل أخرى كذلك من مراحل البحث التاريخي و هذا في مرحلة التفسير و التعليل و حتى في مرحلة العرض التاريخي " فالتفسير و التعليل في العمل التاريخي محكوم فيما يبدو بوجهة نظر و رؤية الباحث الخاصة لماهية و طبيعة الأحداث التاريخية ، و الأسباب التي تفاعلت في تكوينها ، و النتائج التي أحدثتها و مدى قناعته بحقيقة تلك الأسباب و النتائج "[29] ؛ و لكن هذا لا يعني أن الذاتية حاضرة في كل الخطوات فالنقد الخارجي يقوم على منهج دقيق يؤدي إلى نتائج متفق عليها من قبل الباحثين و هذا ما نجده في العلوم التجريبية ، و هذا ما أدى ببعض المؤرخين إلى القول بأن عمليات النقد الخارجي هي وحدها التي تمكن التاريخ من الارتقاء إلى مرتبة العلم الدقيق.

خاتمة :

نستنتج في الأخير أن سعي علماء التاريخ كان حثيثا من أجل تحقيق الموضوعية رغم كل الصعوبات التي واجهتهم فالمؤرخ لا يلاحظ الحوادث ملاحظة مباشرة ، و يلجأ إلى الوثائق كبديل عن الملاحظة المباشرة ، و رغم الفرق الكبير بين العلوم الإنسانية بصفة عامة و التاريخ بصفة خاصة و العلوم الطبيعية إلا أن التاريخ استطاع أن يحقق نتائج أوصلته إلى بعض الدقة ، أما من ناحية المنهج المتبع في الدراسات التاريخية فهو يتراوح بين الموضوعية و الذاتية كما هو الأمر في العلوم الإنسانية ككل رغم الاختلاف الحاصل بين هذه العلوم التاريخ ، علم الاجتماع ، علم النفس .